

حتى نهاية عام 2020

CIB يستهدف ضخ 10 مليارات جنيه لتحفيز الاستهلاك المحلي

المستحقة، وفترات تسقيط من 3 أشهر وحتى 24 شهراً.
وتابع حمادي: «سنشارك أيضاً عبر القروض الشخصية التي يتميز بها البنك التجاري الدولي، بتمويل يبدأ من 5 آلاف جنيه، وعائد منخفض يبدأ من 13.05% سنوياً لبرنامج عملاء تحويل المرتبات، موضحاً أنها ستكون دون مصاريف إدارية طوال فترة المبادرة للقروض حتى 25 ألف جنيه، بفترة سداد تبدأ من 12 إلى 24 شهراً».
ولفت رئيس قطاع عملاء ومنتجات التجزئة المصرفية، إلى أن البنك سيواصل التوسع في عروض التسقيط على بطاقات الائتمان مع كبرى سلاسل السلع المعمرة والاستهلاكية والتي تعتبر شريكاً أساسياً في حملاته الترويجية للبطاقات، وذلك لموازنة مبادرة تحفيز الاستهلاك المحلي. وأكد حمادي، على تبني البنك التجاري الدولي استراتيجية طموحة لنمو محفظة التمويل العقاري، عبر طرح برامج قروض شخصية وعقارية تشمل على عروض تحفيزية على أسعار العائد والعوامل بمختلف أنواعها، وتحفيزاً إضافية خاصة لهذا الغرض.
وأشار حمادي إلى أن إجمالي محفظة تمويل الأفراد لدى البنك التجاري الدولي وصلت لنحو 31 مليار جنيه بنهاية يونيو 2020، وتشمل القروض الشخصية والتمويل العقاري ومنتجات الائتمان، كاشفاً عن بلوغ إجمالي عدد بطاقات الائتمان المصدرة أكثر من 500 ألف بطاقة حتى يونيو 2020.



رشوان حمادي رئيس قطاع عملاء ومنتجات التجزئة المصرفية في البنك التجاري الدولي CIB

تقسيم المشتريات بالمبادرة حتى عامين وتسهيل الحصول على بطاقات الائتمان

القرض الشخصي حتى 25 ألف جنيه دون مصاريف إدارية طوال فترة المبادرة

أمنية إبراهيم

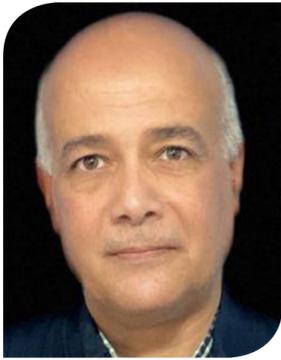
كشفت رشوان حمادي، رئيس قطاع عملاء ومنتجات التجزئة المصرفية، في البنك التجاري الدولي CIB، عن استهداف البنك ضخ تسهيلات ائتمانية جديدة تقارب 10 مليارات جنيه حتى نهاية العام الجاري، توجه لتمويل الأغراض الاستهلاكية وتحفيز الاستهلاك المحلي. وقال حمادي، في تصريحات خاصة لنشرة حابي، إن التجاري الدولي سيشارك في مبادرة تحفيز الاستهلاك عن طريق تسقيط المعاملات الشرائية للمستهلكين من المنافذ المشتركة في المبادرة عبر بطاقات الائتمان، مما يتيح لعملاء البنك حاملي البطاقات الائتمانية الاستفادة بتمويل شراء منتجات بأسعار مخفضة تقدمها الشركات الوطنية، بسعر فائدة مخفض أيضاً. وأضاف حمادي، أنه سيتم تسهيل الحصول على بطاقات ائتمانية جديدة للعملاء الراغبين في الاستفادة من مبادرة تحفيز الاستهلاك عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك، ودون الحاجة إلى زيارة أي من الفروع. وأوضح حمادي، لنشرة حابي، أن معدل العائد على تقسيط المشتريات لدى المنافذ والتجار المشتركين في المبادرة يبلغ 16.4% سنوياً وحتى 24 شهراً سداد، مشيراً إلى أن البنك التجاري الدولي سيقوم من جانبه بتقديم العديد من عروض التسقيط بالشراكة مع التجار الآخرين والتي تتميز بالإعفاء الكامل من العوائد

بالبنية التحتية وشبكات الاتصالات ومراكز التحكم والبيانات والإدارة

العاصمة الإدارية تضخ 160 مليون جنيه في أعمال التكنولوجيا

تمديد تنفيذ أعمال بقيمة 2.4 مليار جنيه إلى بداية 2022

التحكم والسيطرة، وأيضاً أعمال الشبكات، وفي تصريحات سابقة لجريدة «حابي» أوضح خليل أن نموذج الشراكة الخاص بالبنية التحتية للشبكات والاتصالات بالمرحلة الأولى من المشروع، تصل تكلفته إلى نحو 8 مليارات جنيه، موزعة بين 4 مليارات جنيه تكلفة المقدرات والمباني والأعمال الكهروميكانيكية التي ستولى شركة العاصمة الإدارية تنفيذها، و4 مليارات أخرى لمد الشبكات والخدمات التي ستولها الشركات، وذلك وفق الدراسات التي قامت بها شركات الاتصالات، وأيضاً خطة قطاع التكنولوجيا بشركة العاصمة الإدارية. وقبل يومين كشفت جريدة حابي عن بدء شركة العاصمة الإدارية للتعمير العمرانية في إعداد عقد موحد للجودة SLA سيتم توقيعه مع جميع الشركات التي تقدم خدماتها في العاصمة مثل الاتصالات والغاز والكهرباء والمياه والمواصلات، وذلك لإلزامها بمستوى معين من الجودة، وهو ما تسبب في تأجيل توقيع عقود تقديم خدمات الاتصالات مع الشركات الثلاث أورنج وفودافون واتصالات مصر، بنظام الشراكة الذي كان مقرراً إتمامه في يونيو الماضي.



المهندس محمد خليل رئيس قطاع التكنولوجيا بشركة العاصمة الإدارية

وبالنسبة لمركز بيانات العاصمة الإدارية الجديدة، فإنه تم توقيع العقد الخاص بإنشائه وتشغيله وإدارته في يناير الماضي مع شركة أورنج مصر للاتصالات. وتابع رئيس قطاع التكنولوجيا في شركة العاصمة الإدارية، إنه حتى الآن لم تطلأ أي زيادات في التكلفة، وتعمل الشركة وفق الأسعار التي تم وضعها مع بداية التنفيذ الخاص بمراكز

بكر بهجت

ضخعت شركة العاصمة الإدارية للتعمير العمرانية 10 ملايين دولار -نحو 160 مليون جنيه- في أعمال التكنولوجيا خلال النصف الأول من العام الجاري، موزعة على 6 ملايين دولار لمراكز التحكم والسيطرة الأمني ومركز إدارة المدينة ومركز بيانات العاصمة، و4 ملايين دولار للشبكات التي تتولى إنشائها الشركة المصرية للاتصالات.

وقال المهندس محمد خليل، رئيس قطاع التكنولوجيا بشركة العاصمة الإدارية، لنشرة «حابي» الصادرة عن بوابة حابي جورنال، أن الشركة كانت تعتزم ضخ 150 مليون دولار -ما يعادل 2.4 مليار جنيه- خلال العام الجاري، إلا أن التبعات التي نجمت عن ظهور فيروس كورونا، وصعوبات الاستيراد دفعت الشركة إلى مد فترة تنفيذ تلك الاستثمارات حتى بداية عام 2022، إلى جانب قرار تأجيل انتقال الوزارات إلى الحي الحكومي.

وتتولى شركة هانوييل الأمريكية إقامة مركز التحكم والسيطرة لإدارة الشق الأمني في العاصمة الإدارية، بتكلفة تصل إلى 2.2 مليار جنيه بالشراكة مع العاصمة، بينما فازت شركة الاتصالات مصر بمناقصة توريد وتفتيش وتشغيل أنظمة إدارة المدينة، لتوفير وتقديم الخدمات التكنولوجية والدعم الفني داخل العاصمة الجديدة، وتم توقيع العقد معها في ديسمبر الماضي.

10% فقط يعودون للمكاتب هذا الصيف و40% بنهاية العام

شركات وول ستريت تسعى إلى نقل الموظفين خارج نيويورك

خسائر الإيرادات الضريبية للمدينة قد تتجاوز 37 مليار دولار

انخفاض الناتج الاقتصادي للولاية بنسبة 7%. ويمكن أن يقلص اقتصاد المدينة بنسبة تصل إلى 13% هذا العام. وخلص التقرير إلى أن الأولويات القصوى غير المرتبطة بقطاع الصحة يجب أن تكون مساعدة الشركات الصغيرة والأقليات؛ وتحسين التعليم عبر الإنترنت والتدريب المهني؛ وإنتاج مساكن بأسعار معقولة؛ وإصلاح الموازنة والضرائب؛ وتطوير الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية وتحسين توصيل البضائع.

أجل مدينة نيويورك، وهي مجموعة مؤثرة تتكون من الرؤساء التنفيذيين للشركات، الذين جندوا أكثر من 12 شركة استشارية للعمل مجاناً لإجراء الدراسة. وتتوقع الشركات أيضاً أن يعود 10% فقط من موظفيها إلى المكتب هذا الصيف و 40% فقط بحلول نهاية العام، وفقاً للمسح الذي أجرى في مايو وصدر أمس الإثنين. وقدسرت الدراسة أن خسائر الإيرادات الضريبية للمدينة والدولة قد تتجاوز 37 مليار دولار خلال العامين المقبلين، على خلفية توقع

أدى العمل من المنزل وانخفاض الحاجة إلى الموظفين في صناعات الخدمات المالية والمهنية في نيويورك إلى دفع بعض الشركات للتفكير في تقليص تواجدها في المدينة بنسبة 20% على الأقل، وفقاً لدراسة حول التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا. تقول الدراسة التي نقلتها بلومبرج، إن واحداً من كل أربعة من أرباب العمل في المكاتب يسعى إلى تقليص عدد الموظفين بما لا يقل عن الخمس، ويتوقع نحو 16% نقل الوظائف خارج المدينة، وفقاً لمجموعة من

الدمغة 0.75 في الألف بدلاً من 0.5 في الألف

رئيس إكها: تعديلات الضرائب فاجأت سوق المال

مخالفة للاتجاه العالمي للتيسير على المستثمرين.. دون تحقيق مكاسب كبيرة للحصيلة



محمد ماهر رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية إكها

قال محمد ماهر، رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية «إكها»، إن التعديلات التي صدق عليها البرلمان أمس، وخاصة بمشروع قانون ضريبة الدمغة، تمثل مفاجئة للمعاملين بالسوق. وأوضح ماهر في تصريحات خاصة لبوابة حابي جورنال أنه تم إعادة رفع ضريبة الدمغة على التداولات للمقيمين إلى 0.75 في الألف، بدلاً من 0.5 في الألف التي نص عليها مشروع القانون المقدم من وزارة المالية بناء على اقتراح الجمعية، وتمت الموافقة عليها بعد مناقشات لجنة الخطة والموازنة وبإي الجان المعنية بالبرلمان. كما أشار إلى تجاهل تعديلات القانون التي تمت الموافقة عليها بالجلسة العامة أمس للإعفاء الخاص بعمليات التداول في ذات الجلسة، والتي كانت من ضمن المقترحات المتوافق عليها مع وزارة المالية ووافقت عليها لجان البرلمان.

وقال ماهر: «رفع ضريبة الدمغة بنسبة ربع في الألف عن النسبة المتفق عليها لن يؤثر بصورة كبيرة في الحصيلة الضريبية، ولكن يعطي رسالة سلبية للمتعاملين بوجود سياسة انكماشية تخالف الاتجاه العالمي السائد حالياً نحو التيسير على المستثمرين». وتوقع رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية والرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار برايم، أن تنص البورصة المصرية لسبب هذه المفاجأة سريعاً، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن انعكاس الحقيقي لهذه التعديلات يكمن في إعطاء رسالة بوجود مناخ غير داعم للاستثمار في البورصة. كما أشار إلى أنه وافق بصفة نهائية في جلسته العامة أمس الإثنين على مشروع قانونين مضمينين من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980، وقانون ضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005، ووفقاً لوكالة آباء الشرق الأوسط الرسمية، يضم مشروع القانونين 8 مواد، جاءت كالتالي:

المادة الأولى
يستبدل بنص المادة (83 مكرراً) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980 النص الآتي: تفرض ضريبة على إجمالي عمليات بيع الأوراق المالية بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية، مقيمة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيمة بها، وذلك دون خصم أي تكاليف على النحو الآتي: 1.25 في الألف يتحملها البائع غير المقيم، و 0.75 في الألف يتحملها البائع المقيم، و 0.75 في الألف يتحملها المشتري المقيم. وتقتصر الجهة المسؤولة عن تسوية عمليات البيع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بحجز الضريبة وتوريدها لتأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة أيام من بداية الشهر التالي للشهر الذي تمت فيه العملية على النموذج المعد لذلك، وتكون مسؤولة بالتزامن مع البائع والمشتري عن أداء الضريبة ومقابل التأخير.

المادة الثانية
المادة (29 مكرراً) الفقرة الثانية: وفي حالة زيادة الخسائر الرأسمالية المحققة وفقاً لأحكام الفقرة السابقة من هذه المادة عن الأرباح الرأسمالية المحققة خلال السنة الضريبية يسمح بترحيل الزيادة في الخسائر من الأرباح المحققة نتيجة التصرف في الأوراق المالية في السنوات التالية حتى السنة الثالثة.

المادة الثالثة
تضاف فقرتان ثالثة وثالثة إلى المادة (46 مكرراً 3) ويندجديد برقمه (13) إلى المادة (50) من قانون الضريبة على الدخل بالنسبة لما يحصل عليه الشخص الطبيعي المقيم وفقاً لما تقرره السلطة المختصة بالتوزيع. ولا تسري الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها غير المقيم من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من الأرباح الرأسمالية المحققة في بورصة الأوراق المالية المصرية. كما لا تسري هذه الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها غير المقيم من التصرف في أذن الإجازة، المادة (50) بند (13) الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التسيويات التي تتم على مديونيات شركات قطاع الأعمال العام أو الشركات التي تمتلك الدولة فيها ما لا يقل عن 51% من رأسمالها، وذلك في إطار تسويات هذه الشركات لدى البنوك وغيرها من الجهات الدائنة، مقابل نقل ملكية بعض أو كل أراضيها، ويكون الإعفاء في هذه الحالة في حدود نسبة ما تمتلكه الدولة في رأس مال هذه الشركات.

المادة الرابعة
يؤجل العمل بالضريبة على الأرباح الرأسمالية مصر بسنة (10%) وذلك دون خصم أي تكاليف. وعلى الجهات التي تتخذ المعاملة إخطار الإدارة المركزية للخصم والتحويل تحت حساب الضريبة بالمصلحة بالمعاملة، وذلك على النموذج المعد لذلك في موعد أقصاه نهاية شهر يناير من كل عام. كما أن على الجهات المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة إخطار المصلحة ببيان تفصيلي بإجمالي ناتج التصرف في الأوراق المالية لكل موصل في 31 ديسمبر من كل عام، وتحدد الأرباح الرأسمالية السنوية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافي الأرباح الرأسمالية لمحفظه الأوراق المالية المحققة في نهاية السنة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو استبدال أو أي صورة من صور التصرف في الأوراق المالية أو الخصص، وبين تكلفة اقتنائها، بعد خصم عمولة الوساطة.

المادة الخامسة
يؤجل العمل بالضريبة على الأرباح الرأسمالية مصر بسنة (10%) وذلك دون خصم أي تكاليف. وعلى الجهات التي تتخذ المعاملة إخطار الإدارة المركزية للخصم والتحويل تحت حساب الضريبة على الأرباح الرأسمالية المحققة في بورصة الأوراق المالية المصرية. كما لا تسري هذه الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها غير المقيم من التصرف في أذن الإجازة، المادة (50) بند (13) الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التسيويات التي تتم على مديونيات شركات قطاع الأعمال العام أو الشركات التي تمتلك الدولة فيها ما لا يقل عن 51% من رأسمالها، وذلك في إطار تسويات هذه الشركات لدى البنوك وغيرها من الجهات الدائنة، مقابل نقل ملكية بعض أو كل أراضيها، ويكون الإعفاء في هذه الحالة في حدود نسبة ما تمتلكه الدولة في رأس مال هذه الشركات.

المادة السادسة
يتم التجاوز عن الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها المقيمون وغير المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية المحققة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2020/5/17 وحتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون.

المادة السابعة
يتم التجاوز عن الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها المقيمون وغير المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية المحققة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2020/5/17 وحتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون.

المادة الثامنة
يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.